مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 03 السنة 2021 ص 679 - 697

تاريخ الإرسال:2020/09/27 تاريخ القبول: 2021/04/14
تاريخ النشر : 2021/06/01

إصلاح دعم الطاقة واستثمار التكلفة البديلة لترقية الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر

Reforming energy subsidies and investing alternative costs to promoting investment in human capital in Algeria

إسحاق خديجة
المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)، khadidja_ishak@hotmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تكلفة الفرصة الضائعة التي ينطوي عليها دعم الطاقة المعمّم في الجزائر والتي تحدّ من الاستثمارات في المجالات العالية القيمة كالصحة والتعليم ، وهذا من خلال مقارنة تكلفة دعم منتجات الطاقة مع الإنفاق الحكومي لكل من الصحة والتعليم .

وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام دعم الطاقة في الجزائر ينطوي على تكلفة باهظة تزاحم مجالات الإنفاق ذات الأولوية كالصحة و التعليم ؛ و أن التوجه نحو رفع الدعم بصفة تدريجية سيؤدي إلى الإفراج عن موارد مالية هائلة ، هته الموارد لو يتم صرفها من أجل ترقية الاستثمار في رأس المال البشري ستعود بالنفع على الطبقات الضعيفة من المجتمع أكثر مما كان يحدثه دعم الطاقة على هذه الفئات.

الكلمات المفتاحية: دعم الطاقة؛ الإصلاح؛ رأس المال البشري؛ الجزائر .

Abstract:

This study aimed to demonstrate the opportunity costs involved in generalized energy subsidies in Algeria, which limit investments in high-value areas such as health and education, by comparing the cost of subsidizing energy products with government spending for both health and education.

The study concluded that the energy subsidy system in Algeria carries a high cost crowding out priority areas of spending such as health and education. And that the trend towards gradual lifting of subsidies will lead to the release of huge financial resources. If these resources are spent in order to promote investment in human capital, they will benefit the weaker strata of society more than what energy subsidies do to these groups

Keywords: Energy subsidy, Reform, Human capital, Algeria

المؤلف المرسل: إسحاق خديجة ، KHADIDJA_ISHAK@HOTMAIL.COM

1.مقدمة:

في الوقت الحالي أين تفاقمت الاختلالات المالية العامة أصبح التوجه نحو إصلاح دعم الطاقة المعمّم مطلبا رئيسا لترشيد النفقات العامة بالنظر إلى تكلفته العالية، فبالرغم من نبل الهدف الذي ينطوي عليه نظام الدعم، إلا أن تجارب العديد من البلدان أوضحت عدم فعالية هذا النظام كوسيلة من وسائل المساعدات الاجتماعية للشرائح السكانية محدودة الدخل، فالدعم يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، وهذا الأمر بات واضحا للغاية لاسيما وأن كثير من أشكال الدعم لها طابع تنازلي وبدرجات متفاوتة على غرار دعم الطاقة، إذ أنّ الأغنياء هم من يسكنون في بيوت كبيرة ويمتلكون سيارات عديدة؛ وبالتالي هم من سيعود عليهم نفع الدعم أكثر من الفقراء؛ إضافة إلى ذلك، فإن الدعم يشجع على فرط الاستهلاك والإهدار ويُعجّل

بنضوب الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى عدم كفاءة في خيارات الاستثمار ومشكلات في القدرة التنافسية.

ينطوي نظام دعم الطاقة في الجزائر كما في العديد من دول العالم التي تعتمد هذا الأسلوب على تكلفة باهظة جدا، وهذا يعني مزاحمته لمجالات الإنفاق ذات الأولوية كالصحة والتعليم التي يمكن أن تعزز التنمية وتحقق رفاهية الأفراد، على اعتبار أن الأفراد المتمتعين بالصحة والتعليم الجيدين لا يضمنون جودة حياتهم وحياة أسرهم فحسب، بل يسهمون أيضا في تحقيق الثروة والتقدم لمجتمعاتهم. ذلك ما يعنيه الاستثمار في الأفراد، وهذا هو سبب وجود عبارة "رأس المال البشري " كعبارة رئيسية في قاموس اقتصاديات التنمية في هذا العصر، ورأس المال البشري لا يتحقق من تلقاء نفسه بل يجب أن ترعاه الدولة، وهو يقتضي تعبئة الأموال الضرورية، لذلك وفي ظل محدودية الموارد المالية يبقى التفكير في استغلال البدائل المتاحة هو الحل الأمثل.

أ .الإشكالية الرئيسية: بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن ترقية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إصلاح نظام دعم الطاقة المعمم في الجزائر؟**

ب . أهداف الدراسة : نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان تكلفة الفرصة الضائعة التي ينطوي عليها دعم الطاقة المعمّم في الجزائر و ذلك بمقارنة تكلفته مع الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم؛ بالإضافة إلى الأهداف التالية:

– ظهور الآثار السلبية الناجمة عن تعميم نظام دعم منتجات الطاقة؛

– إبراز دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في الجزائ؛

– تبيان واقع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر.

ج . أهمية الدراسة : تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز فكرة أن استخدام الوفورات المالية الناتجة عن إصلاح نظام دعم الطاقة في تمويل المشاريع ذات الأولوية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية من شأنه مقاومة ضغط الفئات المستفيدة من الدعم التي في أغلب الأحيان تقابل إجراءات رفع أسعار المواد المدعمة بمعارضة شعبية شديدة، والعمل على بعث الطمأنينة في نفوسهم من خلال نشر وترسيخ فكرة أن الهدف الرئيس الذي ينطوي عليه الدعم والمتمثل في إعادة توزيع الثروة وحماية الطبقات الهشة تم الحفاظ عليه، ولكن بطريقة أكثر فعالية ألا وهي الاستثمار في البشر.

د. منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي عندما تطرقنا لتحديد المفاهيم المتعلقة بنظام دعم الطاقة والاستثمار في رأس المال البشري، وكذا عند قيامنا بتحليل الإحصائيات المتعلقة بتكلفة دعم الطاقة في الجزائر.

هـ .خطة الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتسلسل في عرض الأفكار سنقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء: نستعرض في الجزء الأول منها الآثار السلبية لنظام دعم الطاقة كحجة قوية تستدعي إعادة النظر في انتهاجه، وفي الجزء الثاني سنلقي الضوء على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأصل من الأصول التي تحقق التنمية الاقتصادية، وفي الجزء الأخير سنتحدث عن تكلفة الدعم الباهظة في الجزائر وعن الفرصة الضائعة التي ينبغي استدراكها واستغلالها لتحسين جودة رأس المال البشري .

و. الدراسات السابقة:

– دراسة **Bassam Fattouh & Laura El-Katirim (2012)** كان الهدف منها هو تبيان عدم فعالية دعم الطاقة في البلدان العربية كأداة لإعادة توزيع الدخل، وتوصلت الدراسة إلا أنه بالرغم من مساوئ التي ينطوي عليها دعم الطاقة على

الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إلا أنه يشكل شبكة أمان مهمة للفقراء، لذلك فإن التوجه نحو رفعه أو إصلاحه من شأنه أن يفرز تداعيات أشد وطأة على الفقراء خاصة في غياب برامج الحماية الاجتماعية في البلدان العربية .

– قام **صندوق النقد الدولي (2013)** بوضع دراسة حول إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، وكان الهدف من الدراسة هو عرض تكلفة دعم الطاقة على المالية العامة وآثاره السلبية على الاقتصاد الكلي والبيئة، بالإضافة إلى عرض كيفية إصلاح دعم الطاقة بغية التعلم من التجارب السابقة للدول، وذلك عن طريق تحليل 22 حالة قطرية تغطي 28 إصلاحا مهما، و توصلت الدراسة إلى أنه من بين 28 تجربة إصلاح نجحت 12 حالة (انخفاض دائم و مستمر في الدعم)، وحققت 11 حالة نجاحا جزئيا (خفض الدعم لسنة واحدة على الأقل ثم ظهر الدعم من جديد)، بينما خمس حالات منيت بالفشل (سرعان ما تلاشت فيها زيادات الأسعار بعد بدء الإصلاح) .

– دراسة **(حجاج الشيماء، 2020)** وقد هدفت إلى دراسة أثر دعم الطاقة على المتغيرات الكلية، وذلك من خلال قياس أثره على كل من عجز الموازنة ومعدل النمو الاقتصادي ومستويات التضخم والاستدامة البيئية بالاعتماد على التحليل الإحصائي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدعم يعمّق من عجز الميزانية، وأن خفض حجم الدعم من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي، كما أن إلغاء الدعم سيصاحبه آثار تضخمية قصيرة الأجل وأنه يضر بالاستدامة البيئية.

2. دعم الطاقة و تداعياته السلبية

عندما تتنازل الدولة عن جزء من مواردها المالية بتخفيض تكلفة منتجات الطاقة إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع فهي تهدف إلى الإبقاء على سعر هذه المنتجات

في متناول السكان وخاصة الطبقات الهشّة، إلا أن هذا النظام أنم عن وجود عدة آثار سلبية على الاقتصاد وتعدى ذلك إلى البيئة.

1.2 تعريف دعم الطاقة:

ينبثق تعريف الدعم من الأهداف المعلنة عنه ألا وهي الوصول بأسعار منتجات معينة من طاقة أو غذاء إلى المستوى الذي يكون في متناول السكان، ولاسيما الفئات الأقل دخلا، وهو يمثل شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، وتتجه معظم البلدان إلى دعم منتجين رئيسين هما الطاقة والغذاء.

2.2 الآثار السلبية لسياسة دعم الطاقة المعمّم:

بالرغم من " نبل" الهدف الذي تسعى إليه الدولة من خلال هذا النظام ألا وهو إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، إلا أن محاولتها هذه تشوبها العيوب التالية:

– **على الصعيد الاقتصادي:** يؤدي دعم الطاقة إلى عدم الكفاءة في خيارات الاستثمار ومشكلات في القدرة التنافسية؛ كما يمكن أن يفرض قيودا على الموارد العامة، ويفاقم مستويات الديون؛ ويشجع الأنشطة المهدرة للموارد من المنظور الاجتماعي حيث أن كثافة الدعم لبعض المنتجات تؤدي إلى خلق حوافز للتهريب إلى البلدان المجاورة؛ الدعم يشجع على فرط الاستهلاك والإهدار ويُعجّل بنضوب الموارد.[1]

– **على الصعيد الاجتماعي:** الدعم يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، وهذا ليس بالأمر المستغرب نظرا لأن الأغنياء غالبا يقودون السيارات أكثر من سواهم، وهذا يعني أن دعم الوقود له طابع تنازلي، أي كلما زاد المرء ثراء زادت درجة استفادته من الدعم؛ ينطبق الأمر كذلك على دعم الكهرباء حيث يعود بالنفع بشكل غير متناسب أيضا على الأغنياء، الذين يحصلون على إمدادات الكهرباء على الأرجح من شبكة الكهرباء الوطنية، ويسكنون في بيوت أكبر؛ كذلك نجد مزاحمة الإنفاق العام الداعم

للنمو فبعض البلدان تنفق على الدعم الطاقة والغذاء أكثر من مجالات الصحة العامة والتعليم. [2]

– **على الصعيد البيئي:** الدعم يتسبب في الإضرار بالبيئة فأسعار الطاقة المنخفضة أدّت إلى ارتفاع سريع في استهلاك الطاقة محليا، وتفاقمت مشكلة التلوث والاختناقات المرورية المحلية؛ يمكن أن يؤدي دعم الوقود أيضًا إلى إعاقة تطوير تقنيات الطاقة المتجددة والنظيفة – مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح – والتي تجد صعوبة في التنافس مع الوقود المدعوم .[3]

غير أن التوجه نحو إصلاح الدعم أمر ليس بالأمر الهين وتنتابه عراقيل قد تمتد إلى عدة عقود على رأسها ردّة الفعل العنيفة التي يُبديها المنتفعون من الدعم إزاء إجراءات رفع الدعم، ويرجع انعدام التأييد الشعبي في جزء منه إلى عدم الثقة في قدرة الحكومات على إعادة توزيع الوفرات في الموازنة الناتجة عن الإصلاح بما يخدم عدد أكبر من السكان؛ كما يعكس مخاوف من عدم توفير الحماية اللازمة للمجموعات الضعيفة. ويصعب إصلاح الدعم للغاية في البلدان المصدرة للنفط التي يعتبر الدعم بمثابة آلية لإعادة توزيع الثروة النفطية على السكان، وغالبا ما تخشى البلدان من وقوع آثار تضخميّة ناتجة عن رفع الدعم على منتجات الطاقة محليا[4]، وما لذلك من أثر سلبي على قدرة المنتجين المحلين على المنافسة على المستوى الدولي.

وتواجه الحكومات تحديا كبيرا لاحتواء مقاومة المنتفعين من الدعم لمباشرة إصلاح نظام الدعم، ولا يتحقق كسب تأييد شعبي وسياسي إلا بتوفير معلومات عن حجم الدعم وتكلفته الباهظة على ميزانية الدولة، وتوخي الشفافية في الإفصاح عن المعلومات والعمل على جعل المنتفعين من نظام الدعم يدركون أن هناك برامج إنفاق أكثر فعالية من سياسة الدعم في إعادة توزيع الثروة وهي تكفل حماية الطبقات الهشة

من المجتمع؛ بمعنى إقناعهم أنه سيتم تغيير الآلية مع الحفاظ على الهدف؛ فرفع الدعم سيؤدي إلى الإفراج عن موارد عامة يتم صرفها في مجالات إنفاق ذات أولوية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي من شأنها تحسين جودة حياة الفئات الضعيفة، وهو التوجه إلى تبني ما يصطلح عليه بالاستثمار في رأس المال البشري.

3. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية

إن الحكومات التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي بتفضيل الاستثمار في رأس المال المادي – الطرق الجديدة والجسور الجميلة والمطارات البرّاقة، وغير ذلك من مرافق البنية التحتية وإهمالها للاستثمار في رأس المال البشري سيفضي إلى إضعاف بشكل كبير قدرات الدولة التنافسية في عالم سريع التغير، حيث تحتاج البلدان إلى قدر متزايد من المواهب للحفاظ على النمو، فالإنسان هو الذي يفكر، وهو العنصر الأكثر أهمية في عناصر الانتاج.

1.3 تعريف رأس المال البشري:

يعرف رأس المال البشري بأنه –"الرصيد من القدرات البشرية المنتُجة اقتصاديا"، ويمكن زيادة رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب أثناء العمل، والاستثمارات في الصحة والتغذية، فلا يوجد هناك سبيل لتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية أسرع من الاستثمار المباشر في رفاهة الأفراد. فالأفراد المتمتعون بالصحة والتعليم الجيدين لا يضمنون جودة حياتهم وحياة أسرهم فحسب، بل يسهمون أيضا في تحقيق الثروة والتقدم لمجتمعاتهم.

يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكِّنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع؛ ويمكن إنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولا من خلال تنمية

رأس المال البشري، ويتطلب ذلك الاستثمار في البشر عن طريق توفير التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، والوظائف، وبناء المهارات[5] .

ويعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنه الإنفاق على الإنسان من أجل ترقية مهاراته ومعارفه الإنتاجية، وبالتالي زيادة دخله الذي يمكن الحصول عليه في المستقبل[6]. إذن فالاستثمار في البشر يعني أن تعمل الدولة على توفير بيئة سليمة للطفل المولود اليوم، بحيث يتلقى التعليم الجيد، ويستفيد من الرعاية الصحية الكاملة مما يسمح له باكتساب معارف ومهارات تجعل منه فردا منتجا في المستقبل.

2.3 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري :

تعد الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

ويعتمد تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على رأس المال البشري والمادي معا، وكذلك على العوامل التي تؤثر علىِ إنتاجيتهما، فالاستثمارات في رأس المال البشري والمادي يكمَل بعضها بعضا. ولكي تكون القوى العاملة منتجة، فإنها تحتاج إلى رأس المال المادي مثل البنية التحتية والمعدات واستقرار الاقتصاد وحوكمته بشكل جيد، وفي المقابل، يمكن لقوى عاملة متمتعة بالصحة والتعليم أن تحقق دخلا أكبر، وتؤدي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال المادي للاقتصاد.

وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية المورد البشرية في تحيق النمو الاقتصادي حيث ذكر آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أفراد المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية إلا أن اكتساب

هذه القدرات والمهارات تعد جزءا هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد مارشال على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا، وفي رأيه أن أعلى أنواع الاستثمار قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذو قيمة محدودة إن لم يستغل سبيل التقدم، وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.

تم الالتفات إلى أهمية عنصر القوى العاملة في مجمل عوامل الإنتاج بعد أن كانت قوة العمل لا تحظ بتقديرها على اعتبار أنها متاحة من حيث الكم والنوع المطلوب، ولقد كان لهذا الالتفات أهميته البالغة من الناحية الاقتصادية؛ ومع ذلك لم يتعد في نظرته إلى الإنسان أو العامل غير كونه مجرد مورد اقتصادي شأنه شأن رأس المال والتكنولوجيا، وأن هدف الاستثمار فيه هو تعظيم قدراته الإنتاجية، ومن هنا جاء تبرير الاهتمام بتحسين الأحوال الصحية لقوة العمل، ومن هذا المنطلق أيضا ظهرت الدعوة إلى التركيز على التعليم المهني ومراكز التدريب في سياسات التعليم، كما انطلقت الدعوة إلى زيادة الإنفاق على التعليم باعتباره استثمارا اقتصاديا له عائده في زيادة الإنتاج.[7]

إن إيلاء الاهتمام للاستثمار في رأس المال البشري حتى –وإن كان طويل الأمد– سيبني أفراد متمتعين بصحة جيدة، متعلمين ومكتسبين لمهارات وقدرات تمكنهم من استغلال رأس المال المادي والموارد الطبيعية بفعالية وكفاءة، هذا ما سيتيح لهم زيادة دخولهم ومنه زيادة النمو الاقتصادي .

وتمتد الفوائد الاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري إلى أبعد من ذلك، فقضاء سنوات أطول في المدرسة يقلص احتمال ارتكاب الشخص جريمة ما، وكذلك

البرامج التي تحسن المهارات غير المعرفية، ففي دراسة أجريت عام 2017 في ليبيريا تم إلحاق تجار مخدرات ولصوص وغيرهم من أصحاب الميول الإجرامية ببرنامج للعلاج السلوكي المعرفي لبناء مهارات مثل التعرف على العواطف وتحسين ضبط النفس وتجاوز المواقف الصعبة. وقد أدى البرنامج، عندما اقترن بتحويل نقدي صغير، إلى خفض احتمالات عودة هؤلاء الرجال إلى حياة الجريمة.[8]

ويرتبط رأس المال البشري أيضا بالمشاركة الاجتماعية، ففي منتصف السبعينيات قامت نيجيريا بتعميم التعليم الابتدائي، مما أرسل مجموعة كبيرة من الأطفال إلى المدارس الابتدائية لم تكن لتلتحق بالمدارس لولا ذلك، وبعد مرور سنوات، كان هؤلاء الأشخاص أنفسهم على الأرجح يولون اهتماما كبيرا بالأخبار، ويتحدثون إلى نظرائهم في السياسة، ويحضرون اجتماعات المجتمعات المحلية، ويصوتون في الانتخابات.

كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يزيد الثقة، فالشخص الأكثر تعليما هو أكثر ثقة بالآخرين، وتميل المجتمعات التي تشيع فيها أجواء الثقة إلى تحقيق نمو اقتصادي أعلى؛ كما أنها أكثر قدرة على التسامح: تشير الأبحاث إلى أن الموجة الكبيرة من الإصلاحات في التعليم الإلزامي التي حدثت في جميع أنحاء أوروبا في منتصف القرن العشرين جعلت الناس أكثر ترحيبا بالمهاجرين مما كانوا عليه من قبل.[9]

4. الإفراج عن تكلفة الدعم الباهظة واستثمارها في رأس المال البشري في الجزائر

تقوم الجزائر بدعم أسعار مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، ووفقا لآليات مختلفة، ونجد في مقدمتها منتجات الطاقة، حيث تدعم الدولة أسعار كل من الديزل، البنزين والغاز الطبيعي التي نجد أسعارها من بين الأرخص في العالم، حيث جاءت في المرتبة الخامسة عالميا[10] بسعر بنزين يقدر بـ 0,35 دولار للتر الواحد ومازوت

بـ 0,19 دولار للتر، وهذا التصنيف جاء بعد كل من فنزويلا التي تصدرت القائمة تلتها إيران ثم السودان فالكويت في المرتبة الرابعة.

أما دعم الكهرباء فيكون باستفادة الأسر والعاملين في قطاع الفلاحة القاطنون في ولايات الجنوب بخصم 50% من استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 12000 كيلوواط/سنة[11]، كما تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى خارج قطاع الزراعة من خصم 10 % على استهلاك الطاقة بحد أقصى 000 200 كيلو واط/سنة[12]، إضافة إلى الدعم الذي يتمثل في التحويلات الموجهة من الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء من خلال مختلف عمليات الدعم المالي؛ إن دعم المنتجات الطاقوية في الجزائر لا يظهر بشكل صريح في الميزانية فهو دعم ضمني (subvention implicite)، وهو يعبر عن تخلي الدولة عن جزء من مواردها العامة من أجل خفض تكلفتها إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع، ويمثل الدعم الضمني لمنتجات الطاقة الفرق بين متوسط سعر بيع الوحدة وتكلفتها المتوسطة.

الجدول 1: تطور الدعم الضمني للمنتجات الطاقوية في الجزائر خلال الفترة (2014-2019) (مليون دولار)

الدعم الضمني	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الوقود	10 202,0	7 108,4	3 899,6	5 017,6	9 465,2	8 824,9
الكهرباء	2 290,7	2 523,8	1 765,2	2 413,9	3 474,2	1 963,1

الغاز	2 335,1	2 281,4	1 495,2	2 005,6	3 845,3	2 327,4
المجموع	14 827,8	11 913,6	7 159,9	9 437,2	16 784,7	13 115,3
PIB %	6.93	7.16	4.47	5.54	9.56	7.6

المصدر: موقع وكالة الطاقة الدولية www.iea.org/topics/energy-subsidies

يظهر من الجدول أن تكلفة دعم أسعار منتجات الطاقة في الجزائر باهظة جدا فقد بلغت في 2017 نسبة 5.54% من إجمالي الناتج المحلي وهو تقريبا نفس مقدار عجز في رصيد الميزانية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) (4.3%) ، في حين أنها تعدت مقدار عجز الميزانية في سنوات 2018 بـ 2 %، 2019 بـ 0.6 % ، ؛ وهي تتجاوز قيمة الإنفاق الحكومي على الصحة و التعليم(في 2014 السنوات الميزانيتين مجتمعتين) كما يظهر في الشكل أدناه :

الشكل 1: مقارنة تكلفة دعم منتجات الطاقة مع الإنفاق الحكومي على الصحة و التعليم كنسبة منPIB

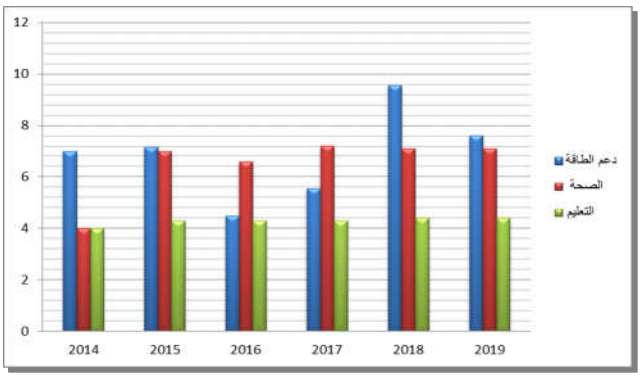

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Annuaire IEMed de la Méditerranée pour les années 2016-2019 sur www.iemed.org

ينطوي دعم الطاقة على تكلفة واضحة من حيث ضياع الفرص البديلة، إذ أن إنفاق الأموال على الدعم يعني الحد من الاستثمارات عالية القيمة في مجالات أخرى. وقد يصل الأمر ببساطة إلى إهمال مجالات كالرعاية الصحية والتعليم الضرورية لترقية رأس المال البشري، إن رفع الدعم عن منتجات الطاقة من شأنه الإفراج عن موارد مالية ضخمة، هذه الموارد إذ ما تمت تعبئتها وتوجيهها من أجل تحسين جودة ونوعية الخدمات التعليمية وتطوير المنظومة الصحية وضمان تعميمهما حتى تستفيد منهما أكبر نسبة من الفئات الضعيفة سيساهم في تحقيق النمو الاقتصادي[13] في المجتمع، وهذا انطلاقا من الفكرة التي تتمحور حول كيفية جعل هؤلاء الفقراء قادرين على تطوير أنفسهم وتحسين دخولهم، ومن ثم المساهمة في خلق قيمة مضافة في المجتمع، عكس سياسة الدعم المعمم التي تشجع على الإفراط في الاستهلاك و الإسراف (دعم الخبز لن يؤدي إلا إلى الإفراط في استهلاكه) .

رأس المال البشري لا يتحقق من تلقاء نفسه، بل يجب أن ترعاه الدولة ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الأفراد غالبا ما يعجزون عن إدراك الفوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في البشر للآخرين[14]. ولذلك تواجه الجزائر ضرورة ملّحة لترقية الاستثمار في رأس المال البشري لاسيما وأن أداءها في هذا المجال غير مرض حسب مؤشر رأس المال البشري الذي طوره البنك الدولي في عام 2017، والذي يقيس مقدار رأس المال البشري الذي يُتوقع أن يحصلّه الطفل المولود اليوم ببلوغ سن 18 عامًا، في ضوء مخاطر سوء ظروف الرعاية الصحية والتعليم السائدة في البلد الذي يعيش به. وتمثل الوحدات مستوى الإنتاجية نسبة إلى مقياس مرجعي للتمتع بقدر كامل من

التعليم والصحة الجيدة، وذلك على مقياس من 0 إلى 15 ، وبناء على هذا المؤشر فان الطفل المولود اليوم في الجزائر سيكون منتجا بنسبة 52 بالمائة عندما يكبر إذا تمتع بتعليم كامل وصحة جيّدة، وقد حلّت الجزائر حسب هذا المؤشر في المرتبة 93 من أصل 157 دولة ، وكان أداؤها في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في 2017 أقل مما هو متوقع مقارنة مع مستوى دخلها .

إن ترقية الاستثمار في رأس المال البشري يقتضي تعبئة الموارد المالية وبالنظر إلى محدودية هذه الموارد لاسيما في البلدان النفطية التي يعتمد بشكل كبير على النفط في الحصول على الإيرادات، ومع استمرار مرحلة النفط الرخيص التي بدأت منذ2014 ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، يبقى التفكير في كيفية استغلال تكلفة البدائل المتاحة كرفع الدعم المعمّم عن منتجات الطاقة من أحسن الحلول، إذ سيفضي إلى الإفراج عن موارد ضخمة يمكن استثمارها في الصحة والتعليم مع إيلاء الأهمية للكفاءة في الإنفاق وتحسين جودة الخدمات المقدمة، هذه الإجراءات ستعمل على بعث الطمأنينة في نفوس المستفيدين من الدعم وامتصاص ردود الأفعال العنيفة التي يمكن أن تصدر عنهم عند الإقدام على التخلي عن سياسة الدعم الحكومي.

لقد أخذت الجزائر الخطوة الأولى لإصلاح منظومة الدعم من خلال رفع أسعار الطاقة بداية سنة 2016، ولكن الطريق مازال طويلا أمامها من أجل تحسين استهداف المستحقين وتضييق نطاق الدعم المعمم حتى يتسنى لها تحقيق وفورات صافية واستخدامها بالشكل الذي يعزز النمو، وقد اتخذت الحكومة الجزائرية هذه التدابير بشكل تدريجي تمثلت هذه في ما يلي:

– رفع سعر الديزل من 13,7 دينار للتر إلى حوالي 18,76 دينار للتر والبنزين الممتاز من 23 دينار إلى 31,42دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من

22,6 دينار للتر إلى 31,02 دينار للتر، وذلك بموجب التدابير التي اتخذت في إطار موازنة 2016 والتي أفضت كذلك إلى:

– تعديل الضريبة على المواد البترولية (TPP)، التي ارتفعت من 0,01 دينار جزائري للتر إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، وإلى 4 دينار للتر بالنسبة للبنزين العادي وإلى 2 دينار للتر بالنسبة للديزل؛

تعديل الضريبة على القيمة المضافة على الديزل، استهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلو واط /فصل، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية / الفصل من 7 % إلى 17% .

وقد أدّت هذه الإجراءات إلى:

زيادة أسعار وقود البنزين والديزل بحوالي 34–38 % ؛

زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة 15–31 % للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلو واط /فصل؛

زيادة أسعار بنسبة 15–42 % للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 2500 وحدة حرارية / الفصل.

5. خاتمة:

للدعم هدف نبيل يتمثل في الوصول بأسعار منتجات معينة من طاقة أو غذاء إلى المستوى الذي يكون في متناول السكان، ولاسيما الفئات الأقل دخلا، وهو يمثل شكلا من أشكال الحماية الاجتماعية، إلا أن تجارب العديد من البلدان أكدّت أن هذا النظام تشوبه عيوب شتى، فهو يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، كما يشجّع على الإفراط في الاستهلاك، ويُعجّل بنضوب الموارد الطبيعية، تعميمه جعل من تكلفته باهظة زاحمت مجالات الإنفاق ذات الأولوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وأدت إلى اختلالات مالية، وفاقمت مستويات الديون، الدعم يؤدي إلى عدم كفاءة في

خيارات الاستثمار ومشكلات في القدرة التنافسية، دعم الطاقة أضرّ بالبيئة وفاقم مشكل التلوث.

ومن أجل ذلك بات التوجه نحو إصلاح دعم الطاقة المعمّم في الجزائر مطلبا ضروريا لتلافي العيوب الذي تشوبه والتفكير في آليات أخرى لتوفير الحماية للطبقات الهشة التي لا تنحصر همومها في استهلاك الكهرباء والوقود، وإنما تتعدى إلى الاستفادة من الرعاية الصحية الجيدة والتعليم.

إن رفع دعم الطاقة المعمّم وإن كانت تكتنفه مجموعة من العراقيل التي نجد في صدارتها الاحتجاجات الشعبية التي قد تكون عنيفة في بعض الحالات، إلا أنه سيؤدي إلى الإفراج عن موارد مالية هائلة لو يتم صرفها بكفاءة وشفافية على تعزيز الرعاية الصحية وترقية التعليم ستعود بالنفع أكثر على الفئات الضعيفة من المجتمع، فتبني أفرادا متعلمين متمتعين بالصحة الجيد ومكتسبين لمهارات وقدرات تتيح لهم تحسين دخولهم في المستقبل، ويضمنون جودة حياتهم وحياة أسرهم ويسهمون في تحقيق التقدم للمجتمع، هو ما يصطلح عليه الاستثمار في رأس المال البشري .

يبقى أمام الحكومة في هذا المجال أن تعمل على نشر الإدراك لدى المواطنين بإظهار تكلفة دعم الطاقة الباهظة ونشر الوعي لديهم بعدم كفاءة هذا الأسلوب وأن الاستثمار في رأس المال البشري هو أحسن بديل للدعم المعمم من أجل كسب تأييد شعبي وسياسي إزاء إجراءات رفع الدعم المعمم؛ بالإضافة إلى:

– القيام برفع دعم الطاقة بشكل تدريجي حتى لا يتسبب الرفع الكلي في آثار تضخمية يكون وقعها شديدا على السكان ولاسيما الطبقة الهشة؛

– توخي توافر أوضاع اقتصادية مواتية، ولاسيما معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيا؛

– الالتزام القوي بالإصلاح من جانب الحكومة؛

– الإعداد الجيد، بما في ذلك التخطيط الدقيق لسرعة الإصلاح والنطاق الذي يغطيه والمدة الزمنية التي يمتد عبرها الرفع التدريجي، بمساعدة فنية من الأطراف الدولية المعنية.

6.المراجع

[1] Bassam Fattouh & Laura El-Katirim, « Energy Subsidies in the Arab World» , United Nations Development Programme,2012, p8 .

[2] أحمد مسعود ، « دعم الأسعار– أحببنا الدعم أم كرهناه، دقة التوجيه هي الأفضل »، www.imf.org (تم الاطلاع عليه يوم 2020/09/04) .

[3] Bassam Fattouh & Laura El-Katirim, op.cit, p8.

[4] حجاج الشيماء، « أثر إصلاحات دعم الطاقة على الاقتصاد المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول» ، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، مجلد 21 ، العدد 4، 2020، ص 69 .

[5]خبراء البنك الدولي، « مشروع رأس المال البشري» ، www.albankaldawli.org/ (تم الاطلاع يوم 2020/07/04).

[6]حمدي الحناوي ، « رأس المال البشري تأصيل نظري و تطبيق على مصر» ، مركز الإسكندرية للتدريب،2006 ،ص 7.

[7] أسعد خطاب ، «اقتصاديات التنمية البشرية » ، دار الكتاب الحديث ، 2008 ،ص 132.

[8]يونغ كيم،ج .(2018) ، «الفجوة في رأس المال البشري : تشجيع الحكومات على الاستثمار في البشر » ، https://www.albankaldawli.org/ ، (تم الاطلاع يوم 2020/07/04).

[9] جيم يونغ كيم ، مرجع سابق.

[10] https://fr.globalpetrolprices.com/ (consulté le 14/09/2020).

[11] أحكام المادة 29 من القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011من قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

[12] المادة 69 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 26 أغسطس من قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

[13] بن قدور أشواق، « نفقات التعليم و النمو الاقتصادي : دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم رأس المال البشري (حالة الجزائر) » Revue :Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC n°14، 2013 ، ص 132 .

[14] جيم يونغ كيم ، مرجع سابق .